الأمم المتحدة
E/2025/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2024–2025

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2024–2025.

020625 190525 25-07241 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2024-2025

أولا - مقدمة

1 - تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثلاثة شراك إنمائية هي: انخفاض القدرة على النمو؛ وارتفاع عدم المساواة وانخفاض الحراك والتماسك الاجتماعيين؛ وضعف القدرات المؤسسية والحوكمة. وتشكل هذه الشراك عقبات كبيرة أمام بناء مستقبل أكثر إنتاجية وشمولاً واستدامةً؛ لذلك، لا مبالغة في القول بأن المنطقة تمر بأزمة إنمائية. ويضاف إلى هذه الشراك تحديات تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة بيئيًا.

2 - ومع تبقي خمس سنوات على موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التقدم المحرز لا يزال متأخرًا. ومن المتوقع إلا يتحقق إلا 23 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بحلول عام 2030؛ وبالنسبة لـ 41 في المائة من الغايات، فإن الاتجاه يمضي في المسار الصحيح ولكن بوتيرة أبطأ من أن يبلغ العتبات المحددة؛ وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية البالغة 36 في المائة، فقد توقف التقدم أو انعكس اتجاهه مقارنة بعام 2015.

3 - ووفقًا لأحدث التقديرات، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تنمو المنطقة بنسبة 2,0 في المائة في المتوسط هذا العام، وهو ما يقل بأربعة أعشار عما كان متوقعًا في كانون الأول/ديسمبر 2024.

4 - وتواجه المنطقة سيناريو دوليا معقدا للغاية ويفتقر بشدة إلى اليقين. والإعلانات المتعلقة بالتعريفات الجمركية التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها آثار مباشرة على ما تصدره بلدان المنطقة إلى ذلك الاقتصاد فحسب، بل لها أيضا آثار غير مباشرة من خلال زيادة التقلبات في الأسواق المالية الدولية.

5 - وقد أدت هذه الإعلانات والمواجهة الجيواقتصادية التي أثارتها إلى زيادة مخاطر حدوث اضطرابات شديدة في سلاسل الإنتاج العالمية وفي تدفقات التجارة الدولية. وأدت كل هذه العوامل إلى تنقيح نزولي لآفاق النمو على الصعيد العالمي، ولا سيما بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة.

6 - وهذا الأمر ترتبت عليه تغيرات ذات شأن في الأوضاع الكلية، ويشمل تباطؤ وتيرة الطلب الكلي الخارجي، مما قد يؤدي إلى زيادة الاختلالات في الحسابات الخارجية في عام 2025 بصورة تتجاوز ما كان متوقعًا، وزيادة تقلبات أسعار الصرف، وزيادة تراكم الاحتياطيات الدولية لأغراض تحوطية.

7 - وسيُظهر الاستثمار دينامية أقل، وفقًا لاحتمالات التباطؤ المشهود في التجارة العالمية، وخاصة بين الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة، وزيادة حالة عدم اليقين التي يظهرها الاقتصاد العالمي.

8 - ويتطلب تنشيط النمو مزيجًا من السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية الإنتاجية الأكثر استباقية من تلك التي تنتهجها المنطقة حتى الآن، كما يتطلب زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، ووضع خطط التنمية الإنتاجية موضع التنفيذ في القطاعات الرائدة الدينامية.

9 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمها للدول الأعضاء من خلال توفير القيادة الفكرية والمشورة السياساتية والتعاون التقني وتنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية لمعالجة

شـــراك التنمية وتوفير الدعم للتعجيل في تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة. ويشـــمل ذلك تعزيز العمل على القطاعات التحويلية التي تتماشـــى مع جيل جديد من ســـياســـات التنمية الإنتاجية التي تتيح تنفيذ العديد من أهداف التنمية المسـتدامة بشـكل تآزري عبر الركائز الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وبالإضـافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الدعم التقني بشـــأن تعبئة التمويل من أجل التنمية، بســـبل منها تعزيز التعاون الإقليمي في المسـائل الضـريبية والتمويل المناخي. وواصـلت اللجنة بناء منظوماتها المتعلقة بالبيانات والمعرفة لتعزيز رصـد الأهداف، وكذلك الأبعاد الإقليمية للتنمية الإنتاجية والتحول الرقمي دعمًا للسياسات المرتكزة على الأدلة.

ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

10 - قدمت اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الأربعين، التي عُقدت في الفترة من 9 إلى 11 تشـــرين الأول/أكتوبر 2024 في ليمـا، مقترحًـا جـديـدًا ورد في التقرير المعنون *"شراك التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التحولات الحيوية وكيفية إدارتها"*.

11 - وتحدد اللجنة في تحليلها الشـراك الثلاثة ومجموعة من عشـر أولويات لمعالجة الثغرات الإنمائية، يرتبط بعضـها بالشراك. ومن حيث "ما" يجب القيام به، فإن هناك 11 تحولاً كبيراً اعتبر أنها حيوية للمضـي قدماً نحو تنمية أكثر إنتاجية وشـــمولا واســـتدامة. ومن هذه التحولات، تم اختيار ثلاثة لإخضـــاعها لتحليل متعمق، تم التركيز فيـه على "كيفيـة" تحقيقهـا، وهي: (أ) تحول إنتـاجي كبير من أجـل تحقيق نمو أعلى ومتواصـــل وشـــامل ومســـتدام؛ (ب) تحول كبير من أجل الحد من عدم المســـاواة وتعزيز الإدماج والحراك الاجتماعي؛ (ج) تحول كبير من أجل تعزيز الاستدامة ومكافحة تغير المناخ.

12 - وتدعم اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحولات الحيوية التالي ذكرها واللازمة للفكاك من شراك التنمية والتحرك نحو نموذج إنمائي أكثر إنتاجية وشمولا واستدامة، وهي: (أ) النمو السـريع والمسـتدام والشـامل (التنمية المنتجة والإنتاجية والعمالة)؛ (ب) الحد من عدم المسـاواة وزيادة الحراك والتماســـك الاجتماعي؛ (ج) توســـيع نطاق الحماية الاجتماعية ودولة الرفاه؛ (د) التعليم الفعال للجميع والوصـول على نطاق واسـع إلى التدريب المهني؛ (هـ) التقدم نحو المسـاواة بين الجنسـين ومجتمع الرعاية؛ (و) إعطاء دفعة بيئية كبيرة لتعزيز الاســـتدامة والتصـــدي لتغير المناخ؛ (ز) التحول الرقمي؛ (ح) الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ (ط) التقدم نحو مزيد من التكامل الاقتصـادي الإقليمي والعالمي؛ (ي) الاقتصـاد الكلي من أجل التنمية وتنفيذ نظام ضـــريبي ســـليم وقوي؛ (ك) تعزيز قدرات الدولة (المؤســـســـات والحوكمة والحوار الاجتماعي).

ألف - المبادرات العالية التأثير لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة

13 - أســـهمت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعافي البلدان بعد تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التغطية الصـــحية، لا ســـيما فيما يتعلق بتغطية الخدمات الصـحية الأسـاسـية (الهدف 3 من أهداف التنمية المسـتدامة، الغاية 3-8). وقد تحقق ذلك من خلال العمل المشـترك مع البلدان لتعزيز الرعاية الأولية لتلبية الاحتياجات الصـحية للسـكان، والعمل على تذليل العقبات وإنهاء أوجه عدم المساواة في الحصـول عليها، بما يتماشـى مع اسـتراتيجية للرعاية الأولية تتضـمن المحددات الاجتماعية للصـحة. وقدمت اللجنة المساعدة التقنية للمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي في تقدير تكاليف توسـيع نطاق الخدمات الصـحية لأكثر من 53 مليون شـخص يفتقرون إلى الضـمان الاجتماعي، مما سـاعد

في تشكيل مؤسسة بيينستار التابعة للمعهد (IMSS Bienestar)، وهي هيئة عامة لامركزية، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو التغطية الصحية الشاملة في البلد. وفي شيلي، دعمت اللجنة التنفيذ الأولي لبرنامج تعميم الرعاية الصحية الأولية، من خلال تحديد الدروس المستفادة والتعديلات اللازمة لتوسيع نطاق البرنامج، الذي توسع الآن ليشمل ما يقرب من 30 بلدية في جميع أنحاء البلد. وأدى ذلك أيضاً إلى تمكين إجراء حوار مثمر بين وزارة الصحة ونقابات القطاع التي ساهمت في تنفيذ البرنامج.

14 - وضم الاجتماع الاستثنائي لوزراء التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2024، الذي شاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعُقد في سانتياغو في عام 2024، وفودا من 28 بلدا. ونشرت اللجنة وثيقتين من الوثائق الثلاث التي أعدت للاجتماع. وقُدمت الوثيقة المتعلقة بتحدي الاستدامة المالية في التعليم في الجلسة الأولى من الفعالية، التي جمعت وزراء المالية ووزراء التعليم معا. ونتيجةً لذلك، أُدرج مصطلح "الاستدامة المالية" في إعلان سانتياغو. وكان ذلك اعترافًا بالغ الأهمية بالاستثمار الطويل الأجل اللازم لجودة التعليم. ووفقا للإعلان، أنشئ فريق عامل تنسقه اللجنة. ويعمل هذا الفريق على وضع مقترحات بشأن تمويل التعليم لدعم تحول التعليم في المنطقة، مع التأكيد على الحاجة الملحة إلى زيادة وتحسين الاستثمار لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

15 - وفيما يتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بدور رئيسي في النهوض بسياسات الرعاية في المنطقة، بما في ذلك وضع قوانين نظم الرعاية الشاملة، والتنفيذ الإقليمي لسياسات ونظم الرعاية وتوسيع نطاق وثائق التأمين الزمنية في سوق العمل. والتقرير المعنون *"العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقرير إقليمي عن استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور 30 عامًا، بالتآزر مع تنفيذ الخطة الجنسانية الإقليمية"* يسلط الضوء على وضع قوانين الرعاية الشاملة في ثمانية بلدان (إكوادور وأوروغواي والبرازيل وبنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا) وتوسيع نطاق إجازة الأمومة والوالدية في مختلف بلدان المنطقة، حيث تقي خمسة بلدان (باراغواي وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكولومبيا) بإجازة الأمومة الموصى بها والبالغة 18 أسبوعا أو تتجاوزها وفقًا لتوصية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة لعام 2000 (رقم 191)، وإجازات الأبوة المدفوعة الأجر، التي تسمح بتقاسم الرعاية بين الوالدين في أوروغواي وشيلي وكوبا وكولومبيا.

16 - ومن خلال خطة العمل ومجموعة متنوعة من المشاريع الميدانية، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إدماج منظور جنساني في الإحصاءات الرسمية. ويمثل مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أداة إحصائية مهمة تنشر المؤشرات الاستراتيجية لرصد المساواة والالتزامات الواردة في الخطة الجنسانية الإقليمية.

17 - وفي كولومبيا، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمًا فنيا مكثفًا لمكتب عمدة بوغوتا وأمانة المرأة في المقاطعة، من أجل تطوير نظام الرعاية الحالي في المقاطعة و "مجمعات الرعاية". وتدعم اللجنة حاليا إنشاء خريطة وطنية للرعاية تهدف إلى بيان المواقع الجغرافية لمراكز الرعاية العامة على الصعيد الوطني وصعيدي المقاطعات والبلديات. وتشكل هذه المبادرة جزءًا من نظام الرعاية الوطنية في كولومبيا ويجري تطويرها بالتنسيق مع وزارة المساواة والإنصاف والإدارة التنظيمية الوطنية للإحصاءات.

18 - وفيما يتعلق بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، تحقق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأثيرًا ملموسًا في التحول نحو الاقتصاد الدائري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما من خلال النهج المبتكرة لمعالجة مياه الصرف واستعادة الميثان، بغية استخدامهما كمصدر جديد للطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ووضعت اللجنة منهجية وأدوات مناسبة لاستخدامها في الدول الأعضاء بعد بناء القدرات. وفي تحليل إقليمي يغطي 75 محطة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في المدن المتوسطة في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك، قدرت اللجنة أن استثمارا بقيمة 250 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يمكن أن يحقق وفورات سنوية في الطاقة بقيمة 46 مليون دولار، مع بلوغ فترة الاسترداد 5,5 سنوات ونسبة العائد إلى التكاليف 1,36. وطبقت هذه المنهجية في وقت لاحق على مصانع أصغر في السلفادور والمكسيك. ومن الأمثلة الرائدة بلدية ميتابان في السلفادور، حيث يجري تنفيذ خطة استثمار دائرية تم تصميمها بالاشتراك مع اللجنة بأقل من 000 400 دولار، ومن المتوقع أن تحقق وفورات سنوية قدرها 000 145 دولار، مع فترة استرداد مدتها 3,4 سنوات، ومعدل عائد داخلي قدره 35 في المائة. وقد طلبت حكومة كولومبيا رسميًا دعم اللجنة لتطبيق هذه المنهجية على 100 محطة إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي من أجل وضع استراتيجية وطنية لاستعادة الميثان وإطلاق التمويل المناخي. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة تدريبًا فنيا على هذا النهج في بنما والجمهورية الدومينيكية والمكسيك.

19 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنسيق اتفاقات الطاقة الإقليمية في أمريكا الوسطى من خلال العمل بشكل وثيق مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى والسلطات الوطنية للطاقة لوضع الصيغ النهائية لخمسة اتفاقات إقليمية تعالج مواضيع مثل المناخ والأمن الغذائي والنقل والتنوع البيولوجي. وتمت الموافقة على الاتفاقات من قبل مجلس وزراء الطاقة في المنظومة في عام 2024. ويشكل ذلك تقدمًا في قطاعي الطاقة الإقليمي والعالمي على حد سواء، كما أنه يعزز عمليات التكامل الإقليمي التي غالبًا ما تكون هشة في أمريكا الوسطى.

20 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حكومة مقاطعة سانتياغو ديل إستيرو بالأرجنتين في وضع خريطة طريق شاملة بغية تحديد وتسخير القطاعات الإنتاجية الناشئة التي تملك إمكانات تنويع الهيكل الإنتاجي وتعزيز مساره الإنمائي بوجه عام. واستناداً إلى تشخيص متعمق للهيكل الإنتاجي للمقاطعة وديناميا تها والجهات الفاعلة فيها، ومن خلال التحليل الكمي والنوعي على السواء، انتهت اللجنة والحكومة إلى أن اقتصاد المعرفة هو قطاع ذو أولوية للنمو المحتمل وخلق فرص العمل والآثار الاقتصادية والاجتماعية. وأعدت اللجنة تحليلاً مركّزاً وتوصيات سياساتية للنهوض باقتصاد المعرفة في المقاطعة ومن أجل التحول الرقمي، تمشيا مع الخطة الرقمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC2026)، التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري التاسع لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأدرجت التوصيات السياساتية للجنة في خطة التنمية الرقمية للمقاطعة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن ما يلي: العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتعليم والبحث؛ والتحول الرقمي لمجموعة محددة من القطاعات الفرعية والشركات.

21 - وفيما يتعلق بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع مدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي، تشخيصًا شاملًا لإثراء أول استراتيجية وخريطة طريق للاقتصاد الدائري في المدينة. والمدينة، بصفتها النواة الحضرية لمنطقة بوينس

آيرس الحضـــرية – إذ تعد موطنا لما نســـبته 37 في المائة من ســـكان الأرجنتين – هي واحدة من أكثر المقاطعات كثافة سـكانية في البلد كما أنها مركز اقتصـــادي حيوي. وتضـــمّن التشـــخيص حصـــرَ الأطر التنظيمية والاستراتيجيات القائمة والسياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد الدائري، وحدد في الوقت نفسه سلاسل القيمة ذات الأولوية في القطاعات الأربعة التي تمثل الناتج الجغرافي الإجمالي بأكمله تقريبًا. وبالمثل، عملت اللجنة مع حكومة أوروغواي في عملية مشتركة بين المؤسسات لوضع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري للبلد. وتقدم الاستراتيجية رؤية مشتركة تتمحور حول خمسة مجالات عمل ذات أولوية، ينصب فيها التركيز على تدفقات الموارد ذات الأهمية الاقتصـــادية الكبيرة، ســـواء من حيث الحجم أو القيمة المضـــافة المحتملة أو الدورانية. وتحدد الاســـتراتيجية الأدوات اللازمة لتمكين الابتكار في وضـــع القواعد التنظيمية والحوافز الاقتصادية وبناء القدرات ونظم المعلومات.

22 – وفيما يتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور قيادي في تعزيز المبادرات الإقليمية التي تســـاهم في النهوض بالغاية 17-1 من أهداف التنمية المســـتدامة. ومن الأمثلة على هذه القيادة الدعم المقدم إلى وزارات المالية في البرازيل وشـيلي وكولومبيا في إنشـاء المنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضـرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو منبر يهدف إلى تعزيز التعاون بين وزارات المالية من أجل توليد التحليلات ووجهات النظر المتبادلة والتوجيهات التقنية التي تساهم في تصـميم سياسـات ضـريبية تعزز الاسـتدامة والإنصـاف والنمو. وتقوم اللجنة بدور الأمانة التقنية للمنبر حيث تقدم التحليل التقني بشـــأن المســـائل الضـــريبية الرئيســـية. وقد قدمت اللجنة مدخلات تحليلية بالغة الأهمية اســـترشـــدت بها الأفرقة العاملة التابعة للمنبر المعني بالضـرائب التصـاعدية والضـرائب البيئية وتقييم النفقات الضـريبية في مداولاته. وقد أسـهمت هذه الجهود في المقترح المقدم من البرازيل لمجموعة العشـرين لعام 2024 بشـأن الحد الأدنى العالمي لضـريبة الثروة وأدت إلى تعاون بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المناقشـات الضـريبية الدولية، مثل المفاوضـات الحكومية الدولية المتعلقة بإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

23 – وبالإضـــافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحليلات إقليمية ودعمًا فنيًا لوزارات المالية التي تنفذ مبادرات شاملة مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المالية العامة. وفي عام 2024، زودت اللجنة وزارة المالية في شـــيلي بلمحة عامة عن إطار عمل لإدماج منظور جنســاني في عملية وضــع الميزانية، واســتعراض الأطر القانونية والحالات التجريبية الأخيرة، ودليل لتحديد وتصنيف الإنفاق العام على العمل الجنساني. ويمكن أن يكون هذا النهج مفيداً للبلدان الأخرى الراغبة في تنفيذ مبادرات مماثلة. وفي الجمهورية الدومينيكية، قدمت اللجنة المســـاعدة التقنية لوزارة الاقتصـــاد والتخطيط والتنمية بهدف وضــع اســتراتيجية لمواءمة عمليات التخطيط والميزانية الخاصــة بها. وقد أدى هذا الدعم إلى وضـع مواد إرشـادية لدراسـة أهداف السياسـات الاستراتيجية وأطر التمويل الخاصـة بها من خلال تحديد الثغرات المادية والتمويلية لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وتحديد أدوات التمويل المبتكرة التي يمكن الاستفادة منها لدعم استراتيجيتها الإنمائية.

24 – وســـاهمت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشـــاط في زيادة إبراز الإحصـاءات المتعلقة بالشـعوب الأصـلية والسـكان المنحدرين من أصـل أفريقي، حيث عززت إدراجهم في التعدادات السكانية وغيرها من مصـادر البيانات. وكان أحد أهم الآثار الهامة هو زيادة وتحسين تحديد هوية الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في التعدادات السكانية. وأسهمت اللجنة أيضا في استحداث

آليات تشاركية في التعدادات مع ممثلي الفئات المعنية، كما أسهمت في وضع مؤشرات تكميلية تتماشى مع احتياجات هذه المجموعات ومعايير الحقوق الجماعية.

باء - تحليلات وتوقعات خاصة بكل منطقة على حدة

25 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عملها التحليلي بشأن الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك مطبوعاتها الرئيسية السنوية، التي تضمنت في الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: (أ) *"الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (ب) *"دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (ج) *"المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (د) *"نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (هـ) *"الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (و) *"المرصد الديمغرافي، 2024"*؛ (ز) *"المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2024"*؛ (ح) *"توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*؛ (ط) مطبوعة جديدة هي *"مشهد سياسات التنمية الإنتاجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2024"*.

26 - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المطبوعة المعنونة *"أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الخمس الأخيرة من خطة عام 2030: توجيه التحولات لتسريع التقدم"*، التي تشكل التقرير الثامن عن التقدم الذي أحرزته المنطقة والتحديات التي واجهتها فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى الدول الأعضاء في الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في سانتياغو في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 4 نيسان/أبريل 2025. وتشير التوقعات المستندة إلى أحدث البيانات المتاحة الواردة في التقرير إلى أن 23 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة ستتحقق بحلول عام 2030؛ وأن 41 في المائة من الغايات تتحرك في الاتجاه الصحيح، ولكن بوتيرة لا تكفي للإنجاز بحلول الموعد النهائي؛ وأن 36 في المائة تعثرت أو تراجعت مقارنة بخط الأساس لعام 2015.

27 - ويختتم التقرير بملخص لأهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات السياساتية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشدد على الحاجة إلى حلول مبتكرة للأسئلة المتعلقة بالتحولات الهيكلية المطلوبة وكيفية إدارتها، ويسلط الضوء على أهمية اعتماد نموذج للحوكمة الارتقابية، وتعزيز الاستثمار وتنفيذ سياسات التنمية الإنتاجية، بما في ذلك خطط التنمية الإنتاجية في القطاعات الدينامية، فضلاً عن السياسات المرتبطة بالحماية الاجتماعية والرعاية والاستدامة البيئية. وينبغي التعامل مع ما ورد أعلاه من خلال إطار من الشراكات القوية والحوكمة المعززة والقدرات المعززة في المجالات التقني والتشغيلي والسياسي والقدرات المستقبلية للمؤسسات ذات الصلة، مدعومة بالتعبئة المطلوبة للموارد الداخلية والخارجية على حد سواء.

28 - وفيما يتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وتعميم المنظور الجنساني، أعدّت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية بشكل مشترك نشرةَ المساواة بين الجنسين رقم 4 بعنوان "حان وقت الرعاية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نحو مسؤولية اجتماعية وجنسانية مشتركة". وتقدم النشرة تحليلاً لحالة إجازات الأمومة والأبوة والوالدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويوضح التقرير أيضًا التحدي المتمثل في النهوض بتدابير مثل الإجازة الوالدية

وإجازة الرعاية الطويلة الأجل والإجازة الطارئة، بالإضافة إلى تقصير يوم العمل وزيادة مرونة الترتيبات من حيث ساعات العمل وأماكن العمل.

29 - وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المطبوعة المعنونة *"خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول الأعمال الإقليمي للمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات الجنسانية حتى عام 2024"* لتكون مدخلا من مدخلات الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة ووثيقة معلومات أساسية للمؤتمر الإقليمي السادس عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المزمع عقده في آب/أغسطس 2025 حول موضوع "التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كوسيلة للنهوض بمجتمع الرعاية والمساواة بين الجنسين". وتستند الوثيقة إلى مؤشرات جنسانية أعطيت لها أولوية في رصد أهداف التنمية المستدامة وعززت بمؤشرات من الإطار الإقليمي ومرصد المساواة بين الجنسين. وهي تتضمن أيضاً أرقامًا مصنفة للتحليلات المتداخلة، بحيث يمكن وضع النتائج في سياقها وتحليل كل هدف بشكل أكثر شمولاً.

جيم - تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة والمساهمات في المبادرات العالمية

30 - أحد الشراك التي حددتها اللجنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو ارتفاع عدم المساواة وانخفاض الحراك والتماسك الاجتماعيين. وظلت معدلات الفقر تنخفض بشكل تدريجي، بعد ارتفاعها بصورة حادة خلال جائحة كوفيد-19؛ ومع ذلك، لا يزال 172 مليون شخص في المنطقة لا يملكون ما يكفي من الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا يستطيع 66 مليون شخص منهم شراء سلة غذاء أساسية. وفي ضوء هذه المؤشرات، ركزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز خطتها الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة وأقرت بالأهمية الحاسمة والفرصة الاستراتيجية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في عام 2025. وقدمت الوثيقة المعنونة "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلعان إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية: مقترحات للتنمية الاجتماعية الشاملة" خلال حوارات العمل العالمية في الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وتعرض الوثيقة، التي أعدها رؤساء المؤتمر الإقليمي للتنمية الاجتماعية، الرسائل الرئيسية التي ستعرض على المجتمع الدولي في سياق مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وهي تصنف ضمن أربعة مجالات ذات أولوية، هي: (أ) مكافحة عدم المساواة والفقر والجوع؛ (ب) نُظُم الحماية الاجتماعية: سياسات الرعاية الشاملة والسياسات العامة ذات الجودة العالية الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ج) العمل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (د) نحو ميثاق عالمي للتنمية الاجتماعية الشاملة.

31 - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً التقرير الخاص المعنون "الطريق إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية لعام 2025: نحو ميثاق للتنمية الاجتماعية الشاملة"، وهو يتضمن 10 مقترحات لميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة، تتماشى مع البُعد الاجتماعي لخطة عام 2030 وتدعم تسريع تحقيقها.

32 - وفيما يتعلق باستعراض الثلاثين سنة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مطبوعة بعنوان *"العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقرير إقليمي عن استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور*

30 عامًا عليه، بالتآزر مع تنفيذ الخطة الجنسانية الإقليمية"، استنادًا إلى 25 تقريرًا أعدتها بلدان وأقاليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تستند بدورها إلى استعراضات وطنية شاملة لتنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عامًا. ويرتكز التقرير على التآزر بين الخطة الجنسانية الإقليمية ومنهاج عمل بيجين ومساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030. وهو يتضمن توصيات للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والمراهقات والفتيات بكل تنوعهن واستقلالية المرأة.

33 - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية للمكاتب والآليات الإحصائية الوطنية للنهوض بالمرأة من أجل تعزيز قدراتها على إنتاج وتحليل المؤشرات الجنسانية، مع التركيز على استقصاءات استخدام الوقت، وهو مدخل رئيسي لقياس المؤشر 5-4-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مرصد المساواة بين الجنسين التابع للجنة بتجميع المؤشرات التي تشكل جزءًا من أهداف التنمية المستدامة، مثل المؤشر 5-5-1 ب بشأن مشاركة المرأة في الحكومات المحلية (بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومؤشر جريمة قتل الإناث (الهدف جيم-5-2)، وهو جزء من الإطار الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. وتقوم اللجنة أيضاً بدعم وتعزيز الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية المنشأ في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين. وقد قام هذا الفريق، بقيادة مكتب الإحصاء الوطني في المكسيك، بوضع معايير إقليمية مثل *"المبادئ التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني في الإنتاج الإحصائي"* و *"الدليل المنهجي لقياسات استخدام الوقت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"*.

34 - وإضافةً إلى ذلك، ولتحديد أولويات التمويل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤتمراً إقليمياً بشأن تمويل التنمية استضيف بشكل افتراضي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تحت رئاسة شيلي للمنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارات المالية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقد أعدت اللجنة وثيقة معلومات أساسية عن التحديات والفرص المتاحة لتعبئة الموارد المالية، بينت فيها خطوط العمل الرئيسية لإصلاح سياسات التمويل. وركزت المناقشات على تعزيز السياسات المالية وتحسين النظم الضريبية والاستفادة من التعاون الدولي لمعالجة الفوارق الاقتصادية والاستدامة البيئية. وقد تم التأكيد على الحاجة الملحة لاعتماد أدوات مالية مبتكرة وتعزيز الأطر المؤسسية لتعبئة الموارد بفعالية.

35 - وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات)، وبدعم من فرنسا، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة شاملة توفر معلومات محدثة وذات صلة ونقاط عمل تربط بين المحيطات والموارد البحرية والتنمية المستدامة في المنطقة. وتتضمن الدراسة استعراضًا إقليميًا متعمقًا لجميع غايات الهدف 14. وتتضمن هذه النظرة العامة تحليلاً للكيفية التي توفر بها النظم الإيكولوجية البحرية مدخلات ومجموعة واسعة من خدمات النظم الإيكولوجية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والسريعة النمو، وسبل العيش للمجتمعات الساحلية المحلية، واستدامة طرائق الإنتاج والتوزيع ضمن إطار شامل. كما نظمت اللجنة، بالتعاون مع فرنسا وكوستاريكا، الحوار الأزرق الإقليمي الافتراضي في 13 أيار/ مايو 2025 بغية توفير

منصة للحوار أمكن فيها للخبراء والحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين تحديد الأولويات وتبادل الخبرات ووضع توصيات لإدراجها في مساهمة إقليمية منسقة بشكل جيد في المؤتمر.

دال - معالجة خصوصيات منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية

36 - عُقد الاجتماع الثامن للمائدة المستديرة المعنية بالتنمية في منطقة البحر الكاريبي يومي 9 و 10 أيلول/سبتمبر 2024. وخلال الاجتماع، تناولت 23 من البلدان والأقاليم الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي خمسة مواضيع مترابطة، هي: (أ) مواجهة تغير المناخ من خلال استراتيجيات الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود والتعافي الاقتصادي؛ (ب) تحسين الوصول إلى التمويل الابتكاري والمناخي: نحو الاستثمار في التكيف والتحول الهيكلي في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي؛ (ج) تعزيز رأس المال البشري والقدرة التنافسية في تعزيز النمو والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ (د) بناء المرونة الاقتصادية من خلال التنويع؛ (هـ) تعميق التجارة والتكامل لتعزيز النمو والتنمية.

37 - وفي عام 2024، استثمرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكثافة في دعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي قبل وأثناء المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت اللجنة مسؤولة عن حوار واحد من الحوارات التفاعلية الخمسة للمؤتمر وأعدت ورقة معلومات أساسية وتقريراً موجزاً عن الحوار والتوصيات بشأن التمويل الحيوي وفعالية المعونة. وشاركت اللجنة بنشاط في الحوار التفاعلي المتعلق بالاستفادة من البيانات والتكنولوجيا الرقمية لبناء مؤسسات فعالة. ونُظمت أيضاً خلال الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جلسةٌ مخصصة بشأن دفع عجلة التنمية في منطقة البحر الكاريبي من خلال زيادة التآزر في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، وذلك لمتابعة التنفيذ والدعم.

38 - وفيما يتعلق بالجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لزيادة التمويل المرصود للتكيف والقدرة على الصمود، تعمل اللجنة بمثابة مديرة صندوق التكيف مع المناخ والتصدي الشامل للكوارث الطبيعية، وهو صندوق أنشأته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

39 - وفي تموز/يوليه 2024، طلبت حكومة بربادوس من اللجنة تقييم الأضرار والخسائر التي تسبب فيها إعصار بيريل. وشمل التقييم تقدير آثار الكارثة في قطاعات متعددة: السكان المتضررون والتعليم والصحة والإسكان والطاقة والنقل والسياحة والزراعة ومصايد الأسماك.

40 - ونُظمت حلقة عمل تدريبية حول منهجية تقييم الأضرار والخسائر بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في جزر البهاما في آذار/مارس 2025، وشارك فيها 26 مسؤولاً حكومياً.

هاء - منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

41 - عززت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتساق وكفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الإقليمي لدعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التغلب على التحديات المشتركة وتنفيذ خطة عام 2030 وفقًا لأولوياتها الوطنية.

42 - واستفادت المنصة من خلال عمل ائتلافاتها المواضيعية وأفرقتها العاملة من الأصول والقدرات المتوفرة على نطاق المنظومة لتعزيز جهود المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في دعم الدول الأعضاء في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم التقدم المحرز في المبادرات العالمية الهامة، مثل اتفاق باريس وميثاق المستقبل ومرفقيه، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

43 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت منصة التعاون الإقليمي من خلال توفير الدعم التشغيلي والبرنامجي للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة الإقليميين المهمين، في دعم الدول الأعضاء في النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز نظم الحوكمة وإدماج مسألة الشباب والأجيال المقبلة في المحادثات المتعلقة بضمان مستقبل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنصة، من خلال إنشاء آلية مخصصة لمعالجة الحالات الإقليمية الناشئة التي تتطلب اهتماماً فورياً، بإظهار مرونتها في تعديل عملياتها وآلياتها لتقديم الدعم الإقليمي على الصعيد القطري.

44 - وعززت منصة التعاون الإقليمي مساءلتها وشفافيتها بإنشاء موقعها على شبكة الإنترنت واضطلعت بدور مهم في تحديد الفرص والاستفادة منها لزيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

45 - وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتها نائب رئيس المنصة، بتعزيز شراكاتها مع مختلف الكيانات من خلال المشاركة في رئاسة اثنين من الائتلافات المواضيعية: الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو العادل وتمويل التنمية؛ والائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري، بالإضافة إلى اللجنة التوجيهية لمركز إدارة المعرفة والفريق العامل المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وشاركت اللجنة في جميع آليات العمل الأخرى للمنصة تقريبا وفي الأمانة المشتركة. وأعدت المنصة تقريرها السنوي الخامس عن النتائج على نطاق المنظومة الذي عكس الجهود المشتركة بين الوكالات على الصعيد الإقليمي بغية دعم الدول الأعضاء في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم تقديمه خلال جلسة خاصة للاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

46 - ومنذ عام 2023، تلقت منصة التعاوني الإقليمي 54 طلبا للحصول على الدعم من 15 من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء المنطقة. واستجابة لذلك، قدمت الائتلافات المواضيعية التابعة للمنصة الدعم من خلال ائتلافاتها المواضيعية المعنية بتغير المناخ والقدرة على الصمود؛ والنمو العادل؛ وتمويل التنمية؛ والحوكمة من أجل السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ والتنقل البشري. وقدمت الأفرقة العاملة المواضيعية الدعم لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ودعم السكان المتخلفين عن الركب، وإبراز احتياجات الشباب.

47 - وشارك المنسقون المقيمون في اجتماعات منصة التعاون الإقليمي لتقديم معلومات مباشرة عن حالات قطرية محددة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام المنسقون المقيمون في الأرجنتين وكولومبيا وهايتي بإطلاع المنصة على آخر المستجدات بشأن الحالة في بلدان كل منهم. وعُقدت أيضاً اجتماعات سنوية شخصية بين أعضاء المنصة وجميع المنسقين المقيمين في المنطقة أثناء الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة لمناقشة الفعاليات العالمية المقبلة وكيفية

دعم استعدادات الدول الأعضاء، وتعزيز التحليل الإقليمي المشترك وتوافق الآراء للاستفادة من الموضع السياسي الفريد لبلدان المنطقة.

48 - وقدم الائتلاف المواضيعي المعني بتغير المناخ والقدرة على الصمود معلومات أساسية من خلال المبادرات المتعلقة بتمويل المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي، وإدماج المنظور الجنساني والقدرة على الصمود لتعزيز الجهود المبذولة في جميع إجراءات التنمية المستدامة، بما يضمن المواءمة مع الأطر العالمية. وقام الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو العادل وتمويل التنمية بصياغة استراتيجية لدعم منطقة البحر الكاريبي في تلبية احتياجات تمويل التنمية، ودعم تطوير مرقب للنمو الشامل لتعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على اتخاذ قرارات سياساتية أفضل قائمة على البيانات. وقدم الائتلاف المواضيعي المعني بالحوكمة من أجل السلام والعدالة والمؤسسات القوية إلى المنسقين المقيمين مشورةً سياساتية قابلة للتنفيذ بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وإصلاح السجون، وساهم في الاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة. واستجابة لتدفقات الهجرة المختلطة الآخذة في التطور، قام الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري بتزويد المنسقين المقيمين ببيانات مهمة عن الهجرة والنزوح بغية توفير استجابات سياساتية محددة الأهداف. وقام الملف الإقليمي للمساواة بين الجنسين بتدعيم سرعة الاستجابة والبرمجة وتحسين التنسيق على مستوى الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، في حين تم تعزيز مشاركة الشباب وأصواتهم من خلال الحوارات الإقليمية والرسائل الرئيسية لقمة الشباب 20 ومؤتمر قمة المستقبل.

49 - وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شراكاتها مع المنسقين المقيمين وكيانات الأمم المتحدة من خلال الاشتراك في إعداد مؤتمرات إقليمية رئيسية، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، والمؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي بشأن الهجرة، مع المنظمة الدولية للهجرة. وأعدت اللجان الإقليمية منتجات معرفية مشتركة مع كيانات أخرى. فعلى سبيل المثال، خلال الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، أطلقت اللجنة والبرنامج الإنمائي مؤشرًا جديدًا للفقر المتعدد الأبعاد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقامت اللجنة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية بإعداد تقارير سياساتية مشتركة، كان آخرها تقرير عن الحاجة الملحة للاستثمار في النظم الصحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحد من عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

50 - بالإضافة إلى ذلك، نظمت في الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة جلسة بالاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي تناولت التجارب الوطنية الناجحة في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة قام بإدارتها المدير الإقليمي للمكتب وأربعة منسقين مقيمين (أوروغواي وبربادوس وبنما وشيلي).

واو - النتائج المنبثقة عن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

51 - بغية إبراز الطابع المتعدد أصحاب المصلحة لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، استُبقت الأنشطة الرسمية لاجتماعه الثامن باجتماعات لآلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة وفي منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، ولمنتدى الأطفال والمراهقين والشباب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللمنتدى التمهيدي للحوار بين الأديان بشأن موضوع "النهوض بالحلول القائمة على الإيمان والعلم والأدلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وأدلى ممثلو هذه المنتديات الثلاثة ببيانات في الجلسة العامة استناداً إلى النتائج التي خلصت إليها اجتماعات كل منهم.

52 - واعتمدت الدول الأعضاء التي حضرت الاجتماع الثامن للمنتدى استنتاجات وتوصيات شددت فيها، في جملة أمور، على الحاجة إلى القيام على وجه السرعة بوضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لإجمالي الناتج المحلي أو تتجاوزه وتعكس التقدم المحرز في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك في النظر في توفير المعلومات اللازمة للحصول على تمويل التنمية والتعاون التقني.

53 - وتضمن الاجتماع الثامن للمنتدى حوارات بشأن الإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية. وكجزء من الحوارات بشأن العمل العالمي، عُقدت جلسات بشأن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وميثاق المستقبل، بمشاركة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - منظومات البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة

54 - خلال عامي 2024 و 2025، نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز منظومات البيانات الخاصة بها. وتم توسيع قاعدة البيانات الإحصائية ومستودع البيانات الجغرافية المكانية، إلى جانب بنوك البيانات الجزئية من استقصاءات الأسر المعيشية والمسوح الصناعية.

55 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، أطلقت اللجنة بوابة إلكترونية عن الإحصاءات القائمة على نماذج تقدير المناطق الصغيرة في أمريكا اللاتينية، وهي أداة وضعتها شعبة الإحصاءات لإنتاج ونشر المعلومات الاجتماعية على المستوى دون الوطني، ولتعزيز استخدام أساليب مبتكرة لإنتاج البيانات على مستويات مجزأة جغرافياً. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة في إطار جهودها المستمرة لتعزيز الإنتاج الإحصائي وتوفير معلومات أكثر دقة وتفصيلاً وأحسن توقيتا عن الواقع الإقليمي، بوضع مجموعة من المؤشرات دون الوطنية استناداً إلى البيانات الساتلية والبيانات الجغرافية المكانية وإتاحتها للجمهور. وتقدم هذه المؤشرات رؤية أكثر شمولاً وديناميةً لظواهر رئيسية مثل المستوطنات البشرية والغطاء الأرضي واستخدام الأراضي وتغير المناخ.

56 - وشجعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا على اعتماد صيغ البيانات المفتوحة لتسهيل استخدام البيانات وإعادة استخدامها داخل المنصات الإقليمية التي حددتها اللجنة، فضلاً عن استخدام تكنولوجيات مفتوحة المصدر لتعزيز الاستدامة وتقليل الاعتماد على تراخيص البرامجيات المشمولة بحقوق الملكية حيثما أمكن. وخلال عامي 2024 و 2025، وضعت إجراءات جديدة لدمج المعلومات المنظمة وغير المنظمة، باستخدام برامجيات مفتوحة المصدر وإتاحة البيانات من خلال منصات البيانات المفتوحة.

57 - وبالتوازي مع ذلك، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز تنفيذ قابلية التشغيل البيني القوي مع أصول البيانات الأخرى، مثل مستودع المكتبة الرقمية، وتحديد ونشر البروتوكولات والتكنولوجيات اللازمة لإنشاء مستودع البيانات النوعية ومستودع الصور الساتلية. وتم أيضاً تشجيع وضع المعايير والبروتوكولات المتعلقة بالعرض البصري للبيانات عبر الإنترنت.

58 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم التقني لبلدان المنطقة في إنتاج الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج الإحصاءات. وخلال الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، الذي عُقد يومي 29 و 30 أبريل/نيسان 2025، عُرضت تجارب وطنية ودولية مختلفة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة عملية إنتاج الإحصاءات. واللجنة ملتزمة بمواصلة عملها في هذا المجال.

باء - تعبئة التمويل من أجل التنمية

59 - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2024 الاجتماع السادس والثلاثين للحلقة الدراسية الإقليمية بشأن سياسات المالية العامة. وقبل انعقاد هذه الفعالية، انعقد مجلس وزراء الخزانة والاقتصاد والمالية للمنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف استعراض الأولويات الإقليمية المتعلقة بالهيكل الضريبي الدولي ونتائج المنبر خلال السنة الأولى من عمله تحت الرئاسة المؤقتة لكولومبيا. وتناولت المناقشات اللاحقة التي عُقدت خلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن سياسات المالية العامة التحديات التي تواجهها المنطقة في مجال سياسات المالية العامة في سياق النمو المنخفض وتغير المناخ، والقدرة على تحمل الديون، وتعزيز إدرار الإيرادات العامة من أجل تمويل التنمية.

60 - وسيُعقد الاجتماع السابع والثلاثون للحلقة الدراسية الإقليمية بشأن سياسة المالية العامة في أيار/مايو 2025، وستقوم بتنظيمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، ومجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لمعالجة جملة من القضايا من بينها ما يلي: (أ) التحديات الماثلة في مجال سياسات المالية العامة في سياق النمو المنخفض وارتفاع مستويات عدم اليقين؛ (ب) السياسات الضريبية للحد من عدم المساواة وتعزيز الاستدامة البيئية؛ (ج) تعبئة التمويل لتوسيع الحيز المالي.

61 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر 2024 طبعة جديدة من تقرير توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحت عنوان "إعادة تشكيل التجارة العالمية وخيارات التعافي الإقليمي". ويتضمن التقرير تحليلا للكيفية التي يؤثر بها

السياق العالمي المعقد، الذي يتسم بزيادة الحمائية والتوترات الجيوسياسية واضطرابات الشحن، على التجارة الدولية في المنطقة. كما يتضمن مناقشة تبحث دور التجارة الدولية في الأمن الغذائي الإقليمي – وانعدامه، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي – على الرغم من كون المنطقة المصدّر الصافي الأول للأغذية في العالم. ويرد في التقرير أيضاً تحليل لدور الخدمات الحديثة كمحرك للصادرات. ويتضمن التقرير توصيات لتطوير الخدمات الحديثة تشمل الحد من القيود، ومواءمة اللوائح التنظيمية، ووضع سياسات قطاعية، والنهوض بالتحول الرقمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يمكن المبالغة في أهمية التكامل الإنتاجي إذا ما أرادت المنطقة تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة التجارة في الخدمات الحديثة، والقيام في الوقت نفسه بتحسين تنويع سلة صادرات المنطقة.

رابعا – أضواء على قياس التنمية بنُهج تتجاوز إجمالي الناتج المحلي

62 – تماشيًا مع الإجراء 53 من ميثاق المستقبل، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير 2025 حلقة دراسية بشأن قياس التنمية وعلاقته بالتعاون الدولي، لدراسة استخدام نصيب الفرد من الدخل كمعيار لارتقاء البلدان واستكشاف نهج بديلة لقياس التنمية تتجاوز نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وأعدت اللجنة مذكرة إحاطة تناولت فيها الاعتبارات الرئيسية لوضع مؤشر جديد للتنمية. وحددت المذكرة أيضًا إطارًا أوليًا ونتائج أولية لذلك المؤشر، يتمحور حول التحولات الحيوية الـ 11 المبينة في نموذج التنمية المقترح من اللجنة. وشدد المشاركون في الحلقة الدراسية، التي حضرها ممثلو 21 دولة عضو وثلاثة أعضاء منتسبين في اللجنة، على أهمية التوسع في إتاحة التمويل لمواجهة تحديات من قبيل تغير المناخ، والتنمية الإنتاجية، والحد من عدم المساواة.

63 – وفي نيسان/أبريل 2025، أطلقت اللجنة بالتعاون مع شعبة الإحصاءات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويكمّل هذا المؤشر مقاييس الفقر التقليدية القائمة على الدخل من خلال تقديم نهج أكثر شمولية، مما يعزز تصميم السياسات العامة. وتسمح المنهجية بإمكانية المقارنة الإقليمية، مع مراعاة القيود في توافر البيانات بين البلدان، وهي بمثابة مرجع لمواصلة تطوير وصقل قياس الفقر المتعدد الأبعاد.

64 – واللجنة أيضاً عضو نشط في شبكة الإحصائيين الاقتصاديين، التي عقدت في عام 2023 اجتماعات بشأن المسعى المعجل الخاص بموضوع "تجاوز إجمالي الناتج المحلي". وبالإضافة إلى ذلك، تساهم اللجنة في عمل فريق الخبراء المعني بقياس الرفاه، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والخمسين، في عام 2024.

65 – وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة عضو في فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، الذي أنشئ في الدورة الثالثة والخمسين للجنة. ويهدف هذا الفريق إلى اقتراح توصيات لزيادة مرونة النظام الإحصائي العالمي وسرعة استجابته بحيث يدعم الالتزام الوارد في خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، مع توقع احتياجات البيانات لما بعد عام 2030. وشاركت اللجنة في إطار مساهماتها في تنظيم حلقة دراسية شبكية عنوانها "الأماكن"، تقصى فيه المشاركون أهمية السياق الجغرافي في الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية وقدموا مدخلات لوثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "نحو إطار مفاهيمي شامل للإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية"، التي قدمت في الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية.

66 - وعلى الرغم من التحديات التقنية والسياسية، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعوة من أجل وضع مؤشر مركب لتحقيق نهج أكثر شمولاً للقياس يتجاوز إجمالي الناتج المحلي، ضمن مساحات الحوار التي يوفرها المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والمؤتمر الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامسا - الاستفادة من التعاون والشراكات داخل المناطق وفيما بينها من أجل التنمية المستدامة

67 - بتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للجان الإقليمية، تم إعداد الموجز السياساتي المعنون *"العلاقات بين الأجيال: إيجاد عالم ملائم لجميع الأعمار حتى لا يتخلف أحد عن الركب"* وتقديمُه خلال الفعالية الجانبية المعنونة "نحو مجتمع ملائم لجميع الأعمار: بناء التضامن والإنصاف بين الأجيال"، التي نظمتها اللجان الإقليمية وحكومة شيلي خلال يومي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

68 - وتحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدَّمت اللجان الإقليمية أيضا مساهمتها في ورقة عناصر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وأعدت موجزاً سياساتيا بعنوان "الطريق إلى إشبيلية: مقترحات لإصلاح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة". بالإضافة إلى ذلك، نُشرت وثيقة السياسات المشتركة المعنونة *"على الطريق إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية: مساهمات من اللجان الإقليمية"*. وفيما يتعلق بالاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في كالي، كولومبيا، بتنسيق من اللجنة، نظمت اللجان الإقليمية فعاليةً جانبية رفيعة المستوى بشأن موضوع "الإجراءات الرئيسية لتنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي" وأصدرت المنشور المعنون *"صنع السلام مع الطبيعة: الإجراءات الإقليمية لتعميم التنوع البيولوجي والاستثمار فيه"*.

69 - وخلال رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور مهم غير مسبوق في مجموعة العشرين. فخلال رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2024، دعت البرازيل اللجنة إلى المشاركة في تسعة مواقف مختلفة لمجموعة العشرين، هي: فرقة العمل المعنية بالتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وفرقة العمل المعنية بالتعبئة العالمية لمكافحة تغير المناخ، وفرقة العمل المشتركة المعنية بالتمويل والصحة، والفريق العامل الإطاري، والفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، والفريق العامل المعني بالضرائب الدولية، والفريق العامل المعني بالهيكل المالي الدولي، والفريق العامل المعني بالتنمية، والفريق العامل المعني بتمكين المرأة. وحظيت الإنجازات التي تحققت في مجموعة العشرين لعام 2024، بما في ذلك التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وتوافق الآراء بشأن نظم الضرائب التصاعدية والتحول المناخي العادل مع التنمية الصناعية، بدعم اللجنة إلى حد ما. وقدمت اللجنة الدعم إلى مجموعة العشرين عن طريق إعداد مدخلات فنية والمساهمة في المناقشات الرئيسية في إطار مجموعة العشرين بشأن عدم المساواة والفقر، والجوانب المتعلقة بفرض الضرائب والمالية العامة، وتغير المناخ، والانتقال العادل، بما في ذلك عن طريق إلقاء كلمات في الاجتماعات، وعرض توصيات فيما يتعلق بصياغة البيانات، وإعداد خمسة تقارير فنية.

70 - وبالإضافة إلى ذلك، خلال الاجتماع الأول لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في حزيران/يونيه 2024، عُقدت جلسة بشأن استراتيجيات أصحاب المصلحة المتعددين: فرص التعاون الإنمائي الدولي.

71 - وبالنظر إلى قدرة القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل، يعتبر هذا القطاع محورياً في تنفيذ خطة عام 2030، مما يجعله المحرك الرئيسي في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، عُقدت فعاليتان جانبيتان رئيسيتان مع القطاع الخاص خلال الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة شارك فيهما أكثر من 300 ممثل من القطاع الخاص.

سادسا - استنتاجات

72 - تواجه المنطقة سيناريو دوليا معقدا للغاية ويفتقر بشدة إلى اليقين. وقد أدت حرب التعريفات الجمركية والمواجهة الجيواقتصادية التي أثارتها إلى زيادة خطر حدوث اضطرابات شديدة في سلاسل الإنتاج العالمية وفي تدفقات التجارة الدولية. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تنقيح نزولي لآفاق النمو. ويصادف عام 2025 الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبدء العد التنازلي لمدة 5 سنوات حتى عام 2030، والتقدم الإقليمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخر عن التوقعات. وسيكون دعم الدول الأعضاء لتوجيه التحولات لتسريع التقدم في المجالات المتعلقة بولاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمرا أساسيا لعمل اللجنة بشأن الاستجابات المبتكرة لتحديات التنمية المستدامة. وستكون مؤتمرات القمة العالمية القادمة فرصاً حاسمة للمنطقة لتنشيط الشراكات من أجل وقف الاتجاهات الضارة وتسريع تنفيذ خطة عام 2030، من خلال اتخاذ إجراءات جريئة في مجالات مثل تمويل التنمية، وإصلاح هيكل الديون والهيكل المالي الدولي، والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والقدرة على تحمل تغير المناخ والتكيف معه.